دور المحدد العقدي في الصراع اليمني:المحدد الشيعي الإيراني أنموذجا

The role of the nodal determinant in the Yemeni conflict: the Iranian Shiite determinant as a model

بلعسكر رفيقة،
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،
rafika.belassekar@univ-tlemcen.dz.

تاريخ الإرسال: 2022/03/14 تاريخ القبول: 2022/04/29 تاريخ النشر: 2022/06/01

****

ملخص:

تقوم السياسة الإيرانية على استغلال الاختلافات المذهبية في المناطق العربية والإسلامية، حيث يعتبر التشيّع أداة ذات صبغة دينية تنتهجها إيران للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، وذلك عبر عمليتي التعبئة أولا ثم تحريك هذه الاختلافات المذهبية ثانيا وفقا لما يخدم مصالحها ومشاريعها التوسعية في المنطقة. ففي اليمن وجدت إيران في الطائفة الإثنى عشرية التي كانت تعاني من مظاهر الفقر والفساد واللامساواة ، وغياب العدالة الاجتماعية، الفرصة السانحة لاستقطابهم عبر الدعم المالي والمعنوي ليصبحوا أداة رئيسية بيد إيران ممثلة في حركة أنصار الله الحوثية. التي تمكنت في 2014 من إسقاط العاصمة صنعاء والسيطرة على أهم المواقع في اليمن، وهو الأمر الذي أدى إلى تعقيد الصراع وإطالة أمده من خلال عرقلة كل الحلول السلمية المقترحة لحل الأزمة في اليمن.أدخل الملخص هنا؛ يتضمن الملخص هدف البحث، والنتيجة المهمة المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية:

اليمن، إيران، الصراع اليمني، المذهب الشيعي، الحوثيون.

Abstract:

Iranian policy is based on exploiting sectarian differences in the Arab and Islamic regions, where Shiism is considered a religious tool adopted by Iran to interfere in the internal affairs of these countries, through the two processes of mobilization first and then moving these sectarian differences secondly according to what serves its interests and expansion projects in the region. In Yemen, Iran found in the Twelver sect, which was suffering from manifestations of poverty, corruption, inequality, and the absence of social justice, an opportunity to attract them through financial and moral support to become a major tool in the hands of Iran represented by the Ansar Allah movement. Which in 2014 managed to overthrow the capital, Sanaa and control the most important sites in Yemen, which has complicated and prolonged the conflict by obstructing all peaceful solutions proposed to resolve the crisis in Yemen.

Key words:
Yemen, Iran, Yemeni conflict, Shiite sect, Houthis.

مقدمة:

يعتبر المحدد الديني من المحددات الداخلية التي لها دور أساسي في توجيه و تحديد اتجاهات صانع القرار داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي وجدت في التشيع عقيدة تحمي هويتها القومية والثقافية. فقد عمل النظام الذي أفرزته الثورة الإيرانية عام 1979، والقائم على حكم رجال الدين الشيعة على إضفاء الصبغة الدينية في كل توجهاته ومخططاته، وذلك بغرض تحقيق مصالحه الوطنية وطموحاته التوسعية عن طريق تعزيز فرص حضوره في منطقة الشرق الأوسط عموما، وفي الدول العربية خصوصا تلك التي تعرف تنوعا مذهبيا وطائفيا. وذلك عبر عمليتي التعبئة أولا ثم تحريك هذه الاختلافات المذهبية ثانيا، لخدمة أجنداتها ومشاريعها التوسعية. وهو ما نجده واقعيا على الأرض اليمنية من خلال دعمها إيديولوجيا وماديا وتوجيهها لحركة أنصار الله الحوثية بما يخدم مصالحها في اليمن. وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **كيف أثر المحدد الشيعي الإيراني في الصراع اليمني؟.**

وللإجابة مسبقا على الإشكالية تم تبني الفرضية التالية:

ارتبط تعقد وإطالة أمد الصراع في اليمن بدور الحركة الحوثية في إعاقة الحلول السلمية المقترحة وزيادة تعميق الاختلافات والتباعد بين القوى المحلية.

أهداف الدراسة:

- نحاول من خلال هذه الدراسة تفسير وتوضيح كيفية توظيف إيران للأبعاد القيمية من خلال استغلالها الاختلافات المذهبية لتواجدها في المنطقة العربية عموما واليمن خصوصا.
- إزالة الغموض على حقيقة تواجد و دور حركة أنصار الله الحوثية في الصراع اليمني.

منهجية الدراسة: تقتضي طبيعة الموضوع محل الدراسة توظيف المناهج التالية:

منهج دراسة الحالة: تمت الاستعانة به بغرض التعمق في تحليل نموذج الدراسة والمتمثل في دور المحدد الشيعي الإيراني في الصراع اليمني.

المنهج التاريخي: تم استعماله به من خلال رصد أهم المراحل والأحداث التي مست المحدد الشيعي الإيراني والصراع اليمني معا.

المنهج الوصفي التحليلي: يتجلى استعماله في هذه الدراسة من خلال وصف وتحليل العناصر المرتبطة بتوظيف البعد الديني للتأثير في الصراع اليمني.

هيكلة الدراسة : ستقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث كالأتي

المبحث الأول:التأصيل النظري للدراسة

المبحث الثاني: مكانة الدين في النظام السياسي الإيراني.

المبحث الثالث: دور الحركة الحوثية في الصراع اليمني.

المبحث الأول

التأصيل النظري للدراسة

سيتطرق هذا المبحث إلى تبيان دور النظرية البنائية في تفسير الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها الصراع في اليمن، كما سيتطرق إلى التأصيل النظري لمتغيرات صفة العنوان والمتمثلة في مفهوم العقيدة والمحدد العقدي ثم التعريف بالمذهب الشيعي.

المطلب الأول:النظرية البنائية وتفسيرها لصراعات الشرق الأوسط.

تعتبر النظرية البنائية المنظور الأصح لتفسير الصراع في اليمن من خلال اعتماد متغير الهوية والمتمثل في المذهب الشيعي. وعليه سوف يتطرق هذا المطلب إلى التعريف بالنظرية البنائية وأهم فرضياتها.

الفرع الأول : التعريف بالنظرية البنائية

تعد النظرية البنائية الاجتماعية مقارنة بالنظريات الأخرى حديثة العهد في العلاقات الدولية، حيث قام الكسندر وندت في كتابه "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية " **Politics social theory of international** في عام 1999 ببلورتها على شكل نظرية، لكنها كانت اتجاها سائدا في علم الاجتماع و تعوذ جذورها إلى كتابات مفكرين آخرين[1].

ويعود الفضل لظهور البنائية كنظرية لأول مرة في تخصص العلاقات الدولية للمفكر "نيكولاس أونيف" في كتابه "عالم من صنعنا: القواعد وتحكمها في النظرية الاجتماعية" الصادر في عام 1989[2]. وجوهر البنائية هو الافتراض بان الوجود البشري وجود اجتماعي، فالبنائية ترى أن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس، هذه العلاقة المستمرة تظهر عنصر ثالث وهي القواعد التي توفر الخيارات أمام الفاعلين الذين يتصرفون لتحقيق مصالحهم في ضوء ظروفهم المادية وكذا على ضوء إدراكهم لهوياتهم فردية كانت أو اجتماعية.

ولهذا يعتقد البنائيون أن بنية النظام الدولي تتألف من قسمين: القسم الأول وهو مادي يتكون من توزيع القوى بين الدول. أما القسم الثاني فهو البناء الاجتماعي المكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تطبقها الدول.

ويعتبر القسم الثاني هو الأهم عند البنائيين و به تتميز النظرية البنائية عن النظريات الأخرى باعتمادها على الجذور الاجتماعية للوصول إلى تكوين الفاعلين الدوليين.

الفرع الثاني : فرضيات النظرية البنائية

يشير "بول فيوتي و مارك كوبي""**Paul R. Viotti& Mark V. Kouppi**" إلى وجود أربعة افتراضات تنطلق منها النظرية البنائية في العلاقات الدولية.

1/ على عكس النظريات الوضعية يرفض البنائيون قبول مفاهيم (المصلحة الوطنية،الهوية، الأمن القومي) كما هي معطاة، ويعترفون بالفواعل غير الدول، كما يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية والتي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في العلاقات الدولية.

---

[1]- أنور محمد فرج محمود، جليل عمر علي، "النظرية البنائية و تفسيرها للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 19، 202، ص121.

[2]- عامر عيد عامر عيد، محمد خليل سعد خليل، وآخرون، "دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية (تطورها – مكوناتها – خصائصها – تطبيقاتها)، سلسلة محاضرات جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص06.

2/ بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

3/ تنظر البنائية إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة ومستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه.

4/ قدم أتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الأبستمولوجي(المعرفي) والأنطولوجي (الوجودي) في العلاقات الدولية، ترفض البنائية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع.

والجدول التالي يوضح بعض المفاهيم في العلاقات الدولية وفقا للنظرية البنائية:[1]

المفهوم	رؤية النظرية البنائية
الفرد	فاعل أساسي بحسب موقعه بالمجتمع أو النخب
الدولة	بناء اجتماعي و فاعل أساسي
النظام الدولي	يتكون من بناء مادي و بناء اجتماعي و هو الأهم
المصلحة الوطنية	تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل و البناء (الدولة وبنية النظام الدولي)
الأمن القومي	يتحدد ويبنى من خلال عمليات التفاعل المستمرة بين الفاعل و البناء
الهوية	من أهم المفاهيم بالنسبة للبنائية و تتحدد من التفاعل بين الفاعل والبناء وتسهم في تحديد سلوك الفاعل

وتعتبر النظرية البنائية أقوى نظريات العلاقات الدولية واقدرها على تفسير الصراعات في الشرق الأوسط، باعتمادها على المفاهيم والقيم والأفكار والهويات الاجتماعية غير المادية المؤدية إلى سلوك الدول وغيرها من الفاعلين من غير الدول في هذه المنطقة.

ومن خلال ما اشرنا إليه سابقا حول تفسير النظرية لكيفية تشكيل الهوية والأفعال والمصالح ضمن السياق الاجتماعي، وما يترتب عن ذلك من التفاعلات. فإن الهوية الزيدية والمتمثلة في المذهب الشيعي للإيرانيين تقرر السلوك أو الفعل الاجتماعي لها وتوجهها انطلاقا من ماهية مصالحها، وتصبح فكرة تشكيل المصالح المشتركة بين الإيرانيين والحوثيين، كما يراها البنائيون متغيرا سببا رئيسا لتفسير التحالفات والتحالفات المضادة في اليمن[2].

المطلب الثاني: مفهوم العقيدة والمحدد العقدي وتعريف المذهب الشيعي

سيتناول هذا المطلب مفهوم متغيرات صفة العنوان والممثلة في العقيدة، المحدد العقدي، بالإضافة إلى المذهب الشيعي.

الفرع الأول : تعريف العقيدة

---

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص 122-123.

[2]- انور محمد فرج، المرجع نفسه، ص132.

يشير مصطلح العقيدة إلى كونها حكم احتمالي ذاتي نصّ عليه صراحة أو ضمنا في شكل تأكيد أو مقولة، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يقوّم ظاهرة أو أسلوبا للعمل بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة[1].

وفي تعريف أخر للعقيدة والتي جمعها عقائد هي الأحكام التي تصف ظاهرة أو أسلوبا بصفة محددة"، كالاعتقاد بأن الطبيعة البشرية خيّرة " وهي بذلك تختلف عن العقائد التي تتناول الاعتقاد في أشياء معينة كالعقائد الدينية[2].

ومن خصائص العقائد نجد:

- أنها ذات طبيعة احتمالية فقد تكون سلمية تعبر بصدق عن الشيء موضع الحكم وقد لا تكون كذلك.
- تأخذ شكل تأكيد أو مقولة صريحة أو ضمنية.
- تؤدي وظيفة سلوكية إذ تعمل كأدوات لتوجيه السلوك الفردي[3].

الفرع الثاني: تعريف المحدد العقدي الديني

باعتبار الدين الإطار الذي يشكل خلفيه النظر والحكم على الأحداث والمواقف، فإنه يتم إدراجه ضمن البعد القيمي، والذي بدوره يقع ضمن ما يسمى بالمحددات الداخلية للسياسة الخارجية للدول. فالدين يشكل احد روافد النسق العقدي لأي بلد لأنه يؤثر مباشرة على صناعة التصورات.

أما البعد المذهبي فهو مستوى أضيق من البعد الديني بحيث يتم حصر الانتماء في مذهب محدد، ومن ثم يعتبر البعد المذهبي جزءا من البعد الديني(4).

ويتطور النسق العقدي للقائد السياسي بطريقة تدريجية، ومن خلال عملية طويلة تتأثر بشكل التنشئة الاجتماعية والسياسية للقائد السياسي، وكذا المؤثرات الدينية والخبرات الشخصية ومستوى التطور الثقافي والتعليمي وغيرها(5).

هذا وتؤدي الأنساق العقدية العديد من الوظائف في إطار السياسة الخارجية نذكر منها: يؤثر النسق العقدي للدولة على تصوراتها اتجاه النسق الدولي، فهو يعدّ بمثابة شاشة إدراكية يتم من خلالها تجاهل بعض الأحداث الدولية، أو إعادة تفسيرها بحيث تتوافق تلك الأحداث مع النسق العقدي.كما يضع النسق العقدي للدولة قيودا على تصرفاتها خاصة الخارجية منها، فصناع القرار يجيدون صعوبة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعوبهم. كما تقدّم الأنساق الوطنية أداة لتبرير خيارات تصرفاتها لأنها تبنى عادة على تفسير مصالح الأمن الوطني، وتقدم للجماهير على أنها تمثل مجموعة من القيم المشتركة عن طريق استخدامها للوسائل الإعلامية

---

[1]- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 1983، ص28.

[2]-علاء عبد الحفيظ محمد،"النسق السياسي العقيدي لرجب الطيب أردوغان"،مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 03،2013،ص12.

[3]- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سبق ذكره، ص28.

[4]- قاسمي سعيد، "النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 6 ، مارس 2018 ، ص 92.

[5]- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، تر: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، المملكة العربية السعودية، عمارة شؤون المكتبات، 1989، ص83.

لتبرير السياسات المتبعة. لذلك فهي تعدّ من العوامل المهمة في تطور القومية والهوية الوطنية المستقلة وبصفة خاصة في الدول النامية وحديثة الاستقلال(1).

الفرع الثالث: تعريف المذهبية الشيعية

من المعروف أن المذهب السائد في إيران هو المذهب الشيعي الإثني عشري و أشار إليها الدستور في المادة 12 فورد فيها: " إن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثني عشري..." . و يعتقد الشيعة الاثنى عشرية بإمامة أحد عشرة إماما من ولد الإمام علي " ظاهرا مشهورا أو غائبا مستورا". ولا تكون الإمامة إلا في الأعقاب كما لا تكون في آخرين بعد الحسن والحسين، ولا تجوز في أخ ولا عم ولا في غيرهما من القرابات، وحجتهم في ذلك قول الإمام جعفر الصادق قوله: " لا تجتمع الإمامة في اخوين بعد الحسن والحسين إنا هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب"(2) .

المبحث الثاني

مكانة الدين في النظام السياسي الإيراني

يعتبر التوظيف الديني أبرز مميزات السياسة الإيرانية ، وسيتم توضيح ذلك في هذا المبحث من خلال التطرق إلى التوظيف السياسي للدين في النظام الإيراني في المطلب الأول ، ثم النظريات الدينية المفسرة للسياسة الإيرانية التوسعية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التوظيف السياسي للدين في النظام الإيراني

سيوضح هذا المطلب مميزات النظام السياسي الإيراني في الفرع الأول ، ثم الأهداف الخفية لهذا التوظيف في الفرع الثاني.

الفرع الأول : مميزات النظام السياسي الإيراني

شكلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أحد ابرز التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأخير من القرن العشرين، فقد أعطت هذه الأخيرة عند قيامها الحركة السياسية الدينية قوة دفع كبيرة أين أضحت أحد مظاهر البنية السياسية والاجتماعية في المنطقة. فقد استطاعت الثورة الإيرانية إفراز مفاهيم تاريخية ومعاصرة كالمستضعفين والاستكبار، ولاية الفقيه والثقافة الاستشهادية وكذا جدلية ثنائية الشيعة والسنة[3].

ويتميز النظام السياسي الإيراني بسمته الدينية، فهو قائم على مبدأين أساسيين هما الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه، ويتضح ذلك في مواد الدستور من خلال صياغتها وفق المنظور الشرعي وفي إطار المذهب الرسمي للبلاد ألا وهو المذهب الشيعي (الاثنى عشري)، فقد أكدت المادة الرابعة من الدستور على أن تكون الموازين الإسلامية الأساس الذي تبنى عليه كافة القوانين والتشريعات والنظم في البلاد. كما نصت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه على

1- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، تر: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمارة شؤون المكتبات، 1989 ، ص 83-84.

2- فهيم رملي، " التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11/9 - دراسة في المحددات- "، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسة، العدد14 ، ص60.

3- وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2008، ص 3.

أنه"في زمن غياب الإمام المهدي يكون الأمر و إمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل". وفي الفكر الشيعي تعني **ولاية الفقيه** حكم الفقيه العادل الكفء، وهو الذي استكمل كل المواصفات والشروط ليصبح وليا حاكما تمنح له حق النصرة في أمور الأمة وتدبير شؤونها ورعاية مصالحها. ويعرف **علي خامنئي** الولاية بأنها: "ذات معنى عميق وتعني في الأساس قرب الشيئين..."، و يعبر الإسلام عن الحكومة بكلمة الولاية، و يعبر عن الشخص الذي يكون على رأس الحكومة بكلمات الوالي و المولي[1].

الفرع الثاني: أهداف إيران الخفية وراء التوظيف السياسي للدين.

تسعى إيران من خلال سياستها الدينية خاصة في الشرق الأوسط إلى أن تكون قوة إقليمية مهيمنة خاصة بعد سقوط العراق وتنامي قوى إقليمية متحالفة معها في سوريا، لبنان وفلسطين. وبغرض تحقيق إيران لأهدافها اعتمدت كل الوسائل والسياسات البراغماتية في مقدمتها سياسة تصدير الثورة ودعم المذهب الشيعي وهو ما أكده تصريح الرئيس السابق **رفسنجاني** في بداية رئاسته عام 1993 حيث قال:" إذا قلنا تصدير الثورة فانه يعني أن نقدم الثورة كنموذج، وأي فرد يرغب في الأخذ بتجربتنا يمكنه ذلك. أما التدخل والتصدير المادي للثورة فلم يكن من سياساتنا إطلاقا ". أما فيما يخص دعم كل ماله صلة بالمذهب الشيعي في المنطقة فيظهر جليا من خلال الهلال الشيعي: إيران – سوريا (القيادة العلوية السورية) و لبنان (حزب الله اللبناني) واليمن الذي هو لب دراستنا من خلال جماعة الحوثي. وذلك في محاولة منها لبسط النفوذ في المنطقة وكذلك إضعاف بعض القوى الإقليمية المنافسة لها على غرار السعودية. فإيران تبرر سياستها هذه أنها قائمة على أساس طائفي مذهبي واعتبار نفسها دولة فارسية شيعية تمثل أقلية مقارنة بجيرانها الذين يمثلون الأكثرية سواء من حيث اللغة أو من حيث المذهب السني[2]، حيث يقدر الحجم النسبي للشيعة في المجتمع السعودي بنحو 15 إلى 20%، بينما تحتوي البحرين على أعلى نسبة للشيعة مقدر مقدرة ب 75 إلى 80% من السكان و يشكل الشيعة في الكويت حوالي 30% أما عن الإمارات فإنها تحوي نسبة بسيطة لا تزيد عن 06% أما عن عمان* فيقدر الشيعة هناك حوالي مائة ألف نسمة ويصل عدد الشيعة في قطر إلى حوالي16%[3]. في مقابل ذلك نجد أن السياسة الإيرانية تعتمد على الأسلوب الهجومي في حالة المساس بمصالحها سواء تعلق الأمر بدول خليجية أو دول غير إسلامية كالولايات المتحدة الأمريكية أو الكيان الصهيوني، فهي تعمل على إنهاء الوجود الغربي في المنطقة كما أنها تقوم على عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني واتهامها له بالتسبب في كل أزمات المنطقة[4]. وإجمال ما يمكن قوله عن السياسة الإيرانية أنها مبرمجة بما

1- الوليد ابو حنيفة، " البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية: المنطلقات و الأهداف"، مجلة المعيار، مجلة 23 ، العدد 47 ، 2019 ، ص 182-183.

2- قريب بلال، " الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط (العلاقات الإيرانية السعودية نموذجا)، مجلة المفكر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 15 ، جوان 2017، ص481.

3- المرجع نفسه،

* شيعة عمان ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: الشيعة اللواتية(واغلبهم من الأثرياء) وهم الأقرب من السلطة السياسية،والشيعة البحرانيون(يغلب عليهم العمل في القطاع التجاري) وأخيرا الشيعة العجم (وهم الذين يعودون

يتوافق وأهدافها و مصالحها الحيوية فهي تتسم بالإثارة و المراوغة وتوزيع الأدوار وكذا اللعب على عامل الزمن، فضلا عن التداخل فيما بين الديني والقومي، الثوري بالبراغماتي متأثرة بالعوامل والمرتكزات التي اعتمدتها كأساس لتحركاتها، و التي تتمثل في:

-العمل على إن تكون قوة إقليمية في المنطقة.

-المحافظة على الوضع القائم و المتوتر في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بغرض التدخل والتغلغل.

-العمل على تصدير الثورة الدينية إلى الدول المجاورة.

-رغبة إيران في حماية الأنظمة الشيعية المجاورة لها بصورة مباشرة، وتنصيب وكلاء ومندوبين لها[1].

و بغرض الوصول إلى مجموع هذه الأهداف صاغت العديد من النظريات الدينية لتبرير سياساتها في المنطقة. و هو ما سوف نتناوله في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: النظريات الدينية المفسرة للسياسة الإيرانية التوسعية.

بغرض إضفاء الشرعية على سياستها التوسعية قامت إيران بصياغة العديد من النظريات التي اعتبرتها أساس ومحدد لتوجهاتها سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

الفرع الأول: نظرية تصدير الثورة

يرتبط مفهوم تصدير الثورة كما عرفها **الخميني** ارتباطا وثيقا بعالمية سلطة الفقيه[2].فالخميني يرى أن شرعية الثورة الإسلامية الإيرانية تتمثل في منطق الحدود المفتوحة. فولاية الفقيه لا تعترف بالحدود الجغرافية لذلك ينبغي لها أن تنتقل إلى عموم البلدان الإسلامية، من خلال التصدير الذي يعتبر الإطار الحركي لأيديولوجية ولاية الفقيه وجوهر منطقها السياسي. ولهذا يقول الخميني:" إن النشاط الخارجي بالنسبة لنا ليس أمرا تكتيكيا فقط بل هو جزء من سياستنا العامة ومن مهامنا الرئيسية ". فالفهم الإيراني لرسالة الإسلام العالمية وللنظام الدولي القائم جعل من تصدير الثورة مرادفا لإسلامية الثورة[3]. فالملاحظ أن عالم الدين **أيه الله الخميني** وضع هذه النظرية بناءا على مجموعة من المبادئ التي حاول تطبيقها من خلال وصول الطبقة الدينية إلى المناصب العليا في السلطة، ويأتي في مقدمة هذه المبادئ العمل على وحدة العالم الإسلامي من أجل مكافحة الإمبريالية العالمية وعملائها مثل إسرائيل متخذة في ذلك شعار "

لأصول إيرانية). بهذا تعد عمان الدولة الأقل توترا في علاقاتها مع إيران قياسا بالدول الخليجية الأخرى. للمزيد انظر:فهيم رملي، مرجع سبق ذكره، ص63-64.

4- قريب بلال، مرجع سبق ذكره، ص481.

1- الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق ذكره، ص187.

2- فراس الياس،" الجيوبولتيك الشيعي و المخيلة الجيواستراتيجية الإيرانية مجالات التأثير و بناء النفوذ"، تقارير مركز الجزيرة، 05 ديسمبر 2019، ص07.

3- الوليد ابو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص184.

الإسلام هو الحل" وسبيل لإخراج المنطقة من المشاكل السياسية ومن تخلف المتراكم طيلة العقود الماضية[1].

إلا أن هذه النظرية أثارت ردود أفعال غير مرغوب فيها إقليميا ودوليا خاصة على المبادئ الثورية للثورة وأهدافها واستخدام الدين كغطاء لهدف تصدير الثورة، والتي كانت تعبيرا عن إستراتيجية توسعية حددت خارطة الجمهورية الإسلامية لتمتد من اندونيسيا حتى المغرب، ولتضم تضم المسلمين في هذه المناطق وغيرها عن طريق استخدام كافه الوسائل و فرض السلطة و تأكيد الدور القيادي لإيران[4].

الفرع الثاني : نظرية دولة أم القرى

تشير نظرية" دولة أم القرى" كما صاغها **لإريجاني** في كتابه "مقولات في الإستراتيجية الوطنية الإيرانية" إلى أن إيران ستكون مركز العالم الإسلامي، ومن ثم فهي تمثل الدولة القائدة التي تفرز زعيما تكون له السلطة و الولاية على الأمة الإسلامية جميعا[2]. و ذلك على اعتبار أن ثلاثية الدين والعقلانية والوجدانية تقتضي تشكيل أمة إسلامية واحدة. وهذا الهدف يتحقق بحسب نظريه الدولة أم القرى من خلال المراحل الثلاث التالية:

-المرحلة الأولى: تتطلب ضرورة تنامي الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام الشيعي باعتباره الوحيد لحياه الإنسان والجماعة.

-المرحلة الثانية: وفيها السعي وبدل الجهود من طرف الشعوب بهدف إقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة وذلك عن طريق توظيف مختلف الوسائل والطرق سواء كانت انتخابات أو استفتاءات أو غيرها، كما يمكن لنهضة وثورة الشعوب والخروج إلى الشوارع أن تقود إلى هذه النتيجة.

-المرحلة الثالثة: بعد تشكيل الحكومات الإسلامية بالطرق التي تم ذكرها في المرحلة الثانية، يجب على هذه الحكومات التوجه نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية وتوحيدها تحت قيادة"دولة أم القرى"التي تكون إيران مركزها[3].

غير أنه وبالعودة إلى قول صاحب هذه النظرية **علي لاريجاني**:" نحن لا نعد أنفسنا مسئولين عن حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع مسلمي العالم وإنما نحن الأخ الطيب والقلب العطوف الذي يحترق قلبه عليهم و يساعدهم على قدر استطاعته. وباعتقادنا أن إعمار إيران هو أفضل أسلوب في الدعوة للإسلام، لذلك نضع كل همنا وهاجسنا حول هذه المسألة"[4]. وهو ما يثبت حقيقة أن السياسة الإيرانية اتجاه العالم الإسلامي تعاني من ازدواجية المعايير أو ما يصطلح عليه بثنائية الإيديولوجية والبراغماتية وذلك بالنظر إلى أطماعها التوسعية[5].

---

[1]- ميلود وضاحي، مسعود شعنان،" انعكاسات التوجهات الدينية و الحضارية في إيران و تركيا على صانع القرار الخارجي - طموح التحول من الإقليمية إلى العالمية- "، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 12، العدد 01،أفريل،2021 ص468.

4- الوليد أبو حنيفة ، مرجع سبق ذكره،ص.184.

[2]- فراس الياس، مرجع سبق ذكره، ص07.

[3]- الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

[4] -المرجع نفسه

[5]- ميلود وضاحي، ميلود شعنان، مرجع سبق ذكره، ص469.

الفرع الثالث : نظرية القومية الإسلامية:

تمثل نظرية القومية* الإسلامية أولى النظريات التي طرحت في إطار التنظير الشيعي، وقد وضعها **مهدي بازركان** أول رئيس حكومة في إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية بقيادة الخميني. وكان الهدف من طرح هذه النظرية هو إيجاد منافذ إستراتيجية جديدة لإيران، فقد جاءت هذه النظرية تخوفا من بقاء الطموحات التوسعية الإيرانية حبيسة المجالات الحيوية الشيعية دون أن تمتد إلى دول أسيا الوسطى و القوقاز وجنوب شرق أسيا التي تشترك مع إيران في مشتركات قومية عديدة[2].

الفرع الرابع: نظرية دولة المهدي العالمية:

رغم قدم نظرية المهدوية إلا أن الرئيس الإيراني السابق **محمود أحمدي نجاد** جعلها نظرية سياسية يتحرك منها فقد اعتبر إن حكومته هي حكومة مؤقتة، تهيئ الأرضية المناسبة لقيام حكومة المهدي العالمية. ففي كلمة له أمام مؤتمر المهدوية في طهران عام 2005 قال: "أن الجمهورية الإسلامية و نظام ولاية الفقيه ليست لهما أية مهمة أخرى سوى التحضير لإنشاء حكومة عالمية...إذ سيدير الإمام المهدي الكون عبر هذه الحكومة...". من خلال هذا القول نلاحظ أن رؤيته للحكومة الإسلامية كانت تنطلق من أنها تمثل الأساس لدولة المهدي العالمية والتي يجب عليها توفير جميع مقومات القوة لنهوضها ونجاحها[1].

الفرع الخامس: مشروع الشرق الأوسط الإسلامي الإيراني:

يعتبر مشروع الشرق الأوسط الإسلامي–الإيراني بديلا طرحته إيران لمشروع الشرق الأوسط الأمريكي، وذلك خلال فترة الرئيس الإيراني الأسبق **محمد خاتمي**، وهو يهدف إلى ربط المجتمعات الشيعية وباقي الحركات الإسلامية بدولة القلب المذهبي إيران. ويمكن تعريفه على أنه مشروع هيمنة إيراني باسم المذهب الشيعي ككل، يهدف إلى انتزاع إيران للمبادرة التاريخية أو مهام القيادة الإسلامية في العالم الإسلامي، وبناء إطار مقاوم باسمهم على المستوى الإقليمي الواسع(2).

المبحث الثالث

دور الحركة الحوثية في الصراع اليمني

تعتبر الحركة الحوثية الأداة الإيرانية في اليمن تعمل على توجيهها بما يخدم مصالحها. وهو ما سوف يتم توضيحه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى مفهوم الحركة الحوثية وأهدافها في اليمن أولا ثم التطرق إلى أثر الحركة الحوثية على الصراع اليمن ثانيا.

المطلب الأول: مفهوم الحركة الحوثية وأهدافها في اليمن

---

* القومية: يعرف ارنست غيلز القومية بأنها: " القومية أساسا مبدأ سياسي، و الذي يقول إن على الوحدتين السياسية و القومية ان تتواءمان". و يشير في موضع أخر بقوله: " بإيجاز، القومية نظرية للشرعنة السياسية، والتي تتطلب إلا تتقاطع الحدود العرقية عبر الحدود السياسية ". للمزيد انظر: فهيم رملي، مرجع سبق ذكره، ص59.

2- فراس إلياس، مرجع سبق ذكره،ص.07.

[1] - المرجع نفسه.

[2]- فراس اليأس، مرجع سبق ذكره، ص07- 08 .

سيقدم هذا المطلب تعريف للحركة الحوثية أولا ثم أهداف هذه الحركة في اليمن.

الفرع الأول :تعريف الحركة الحوثية

تعتبر جماعة الحوثيين تنظيم عقائدي سياسي يسعى لإحياء الإمامة من جديد وهو منشق أساسا عن المذهب الزيدي، وأصل الحوثية يعود إلى زعيم التمرد الأول ضد القوات الحكومية اليمنية" **حسن بدر الدين الحوثي**"[1] . وفي كتابه " الظاهرة الحوثية دراسة منهجية شاملة " يعرف الدكتور **أحمد محمد الدغشي** الظاهرة الحوثية بأنها " ظاهرة حديثة في شكلها وهيكلها الخارجي بيد أنها ذات جذور اختلط فيها القديم بالحديث"، وإنها " ذلك التنظيم السياسي المسلح الذي أعلن عن نفسه في العام 1990 باسم تنظيم الشباب المؤمن، كإطار تربوي وثقافي وسياسي". ويؤكد على أن الحوثية اليوم أداة نفسها مستقلة بمشروعها الخاص و هي جزء في البنية السياسية الرسمية وطرف فاعل في المنظومة السياسية العامة ومعادلة الصراع الحاصلة في اليمن[2].

الفرع الثاني: أهداف إيران في اليمن

تكمن الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لإيران في كونه منفذا على البحر الأحمر ومن ثم على إسرائيل، و لهذا الغرض تستخدم إيران في اليمن مقاربة سبق لها وأن استخدمتها في لبنان و العراق و في قطاع غزة، و تتمثل في دعم المتمردين في المناطق التي يصعب فيها التوصل إلى حل عسكري، ثم تطرح نفسها بعد ذلك كراعي لمفاوضات السلام بعد أن يتم إنهاك الخصم عسكريا.

فهدف إيران من وراء تدخلها في اليمن ليس دعم مطالب الحوثيين، وإنما هدفها الرئيس هو تأمين تواجدها في المواقع الإستراتيجية وبصفة خاصة الممرات المائية والمنافذ البحرية كباب المندب وخليج عدن، كما تسعى إيران إلى فتح عدة جبهات من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ضد المصالح الأمريكية والسعودية حتى يتسنى لها إظهار قدرتها لحلفائها قصد كبح عجلة المفاوضات حول برنامجها النووي[3]. و حسب الأستاذ **عبد الله المدني** فإن الدولة الإيرانية من خلال تدخلها و رغبتها في الاستيلاء على اليمن وإدارتها بواسطة الحوثيين الموالين لها مذهبيا تسعى إلى استكمال ما يعرف بالهلال الشيعي الذي يمتد من لبنان وسوريا والعراق شمالا مرورا بمملكة البحرين في الوسط، إلى غاية اليمن في الجنوب مما سيمكنهم من وضع جملة من البلاد العربية ذات الأغلبية السنية في كماشة مذهبية طائفية[4].

المطلب الثاني: أثر الحركة الحوثية على الصراع اليمن

سيتطرق هذا المطلب على التوالي إلى طبيعة الصراع في اليمن ثم دور الحركة الحوثية في هذا الصراع.

---

[1]- مريم شوفي، " تداعيات الأزمة الحوثية على الدور السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط "، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أفريل 2018، ص117.

[2]- سعود المولى، اليمن السعيد وصراعات الدين و القبيلة، بيروت، مدارك، 2011، ص139.

[3]- فتحي بولعراس،" السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط بين الاعتبارات المذهبية و العوامل الجيوبولتيكية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر- بسكرة، جوان 2016 ، ص 282.

[4]- بومعزة منى، " التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن "، مجلة حوليات، جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018، ص560.

الفرع الأول: طبيعة الصراع اليمني

يعدّ الصراع في اليمن واحد من أهم الصراعات الدولية في الفترة الراهنة، فالأزمة اليمنية معقدة التركيب وذلك بسبب طبيعة أطرافها المحلية والخارجية (الإقليمية والعالمية) . فقد تعددت العوامل الداخلية التي ساهمت في تأجيج الصراع اليمني، فمنها ماله امتدادات تاريخية ترتبط بالقبيلة والعشائرية وكذا المذهبية والطائفية في إطار النسيج الاجتماعي، وعوامل أخرى متعلقة بالصراع على السلطة بين القوى السياسية المحلية، لذلك يمكن القول بأن الأزمة اليمينية هي في عمقها أزمة دولة ومؤسسات وقيادة نتيجة هشاشة النظام الداخلي وشخصنة السلطة وغياب الديمقراطية الحقّة ، بالإضافة إلى ضعف التنمية وانتشار الفساد[1].

أما العوامل الخارجية فتتجسد في التناقضات والصراعات الإقليمية خاصة بين السعودية وإيران اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي في المنطقة ، بالإضافة إلى تراخي المجتمع الدولي في اتخاذ الإجراءات الدولية اللازمة بخصوص الانتهاكات في اليمن.

الفرع الثاني: دور الحركة الحوثية في الصراع اليمني

كما سبق الإشارة إليه أن المواجهة المسلحة بين حركة أنصار الله والدولة اليمنية دامت ست سنوات من 2004 إلى 2009، ولم يكد يمضي عام على وقف المواجهة المسلحة حتى دخل اليمن في موجة الحراكات السياسية والاجتماعية التي عرفتها المنطقة العربية، أين رحب الحوثيون بالاحتجاجات اليمنية بشعار الحكم الذاتي المحلي واحترام التعددية، وكانوا من المجموعات القليلة المؤيدة للثورة والتي لها أيضا خبرة في المواجهات المسلحة. ومع زيادة الإضراب السياسي في اليمن خاصة بعد استقالة الرئيس **"علي عبد الله صالح"** أخذ دور الحوثيين في الصراع اليمني يصبح أكثر بروزا، أين نجحوا في تعزيز سلطتهم في قاعدتهم الرئيسية والمتمثلة في محافظة عمران المجاورة. ورافق ذلك تحركات سياسية وعسكرية ناجحة عقدت من الحلول السلمية المقترحة، كما أظهرت هذه التحركات لأول مرة وجود تدريب وخبرة قدمت لهم ليتم الإشارة بعدها إلى دور إيراني بهذا الخصوص[2]. فقد استطاع الحوثيون فرض تواجدهم كطرف في الصراع اليمني يجب مراعاته والأخذ بمقترحاته وطلباته، وهو ما أضاف للصراع اليمني مشكل تعدد الإطراف الذي زاد من صعوبة التوصل إلى حلول ومقترحات سلمية، أين كان الحوثيون من أطراف "مؤتمر الحوار الوطني" في اليمن الذي دعم الحكومة المؤقتة"ل**عبد ربه منصور هادي"**، لكن مع الفراغ الذي حدث في بنية السلطة المركزية وضعف حكومة**"هادي"** المؤقتة عزز الحوثيون قواتهم في العاصمة صنعاء مما مكنهم من السيطرة عليها وأدخل اليمن في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي[3].

خاتمة:

---

[1] محمد حسين علي القاسم ، "الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020"، برلين:المركز الديمقراطي العربي، 2021/09/13،على الموقع democraticac.de/?p77290:،تاريخ الدخول:2021/11/07.

[2] -فاطمة الصمادي ،"اليمن على سلم الأولويات الإستراتيجية الإيرانية "،تقارير مركز الجزيرة ،أبريل 2020، ص.05.

[3] المرجع نفسه.

ارتبط العامل العقدي الإيراني بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية واعتبار السند الديني أساسي للسلطة السياسية، غير إن الواقع اثبت أن السياسة الإيرانية يتداخل فيها البعد العقائدي الديني مع البعد البراغماتي المصلحي. فهي تسعى لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية من جهة، ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية من جهة أخرى، وهو الملاحظ ضمن مجالها الإقليمي. حيث شكل القرب الجغرافي، الدين الإسلامي المشترك، الاحتكاك الثقافي والحضاري عوامل جذب للقادة الإيرانيين للاهتمام بالمنطقة العربية عموما واليمن خصوصا. حيث عملت على رسم سياسات موجهة لها خصيصا مستغلين في ذلك الجانب الديني بوجود طوائف شيعية تعاني من مظاهر الفساد واللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية، كما هو الحال مع الطائفة الاثني عشرية باليمن، الأمر الذي سهل على إيران استقطابهم عبر الدعم المالي والمعنوي ليصبحوا أداة رئيسية ممثلة في حركة "أنصار الله الحوثية"، التي تمكنت في 2014 من إسقاط العاصمة صنعاء والسيطرة على أهم المواقع في اليمن، كما ساهمت في تعقيد الصراع و إطالة أمده من خلال عرقلة كل الحلول السلمية المقترحة. وهو ما يقودنا إلى استخلاص النتائج التالية:

-يعتبر التشيع مجرد أداة ذات صبغة دينية تنتهجها إيران للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية.

-تقوم الإستراتيجية الإيرانية على استغلال الاختلافات المذهبية في المناطق العربية. والإسلامية بغرض تحقيق الأهداف وتنفيذ مشاريع الهيمنة وذلك عبر عمليتي التعبئة أولا ثم تحريك هذه الاختلافات ثانيا بما يخدمها.

-تسعى إيران من خلال تدخلها بالمنطقة عموما واليمن خصوصا إلى إيجاد مناطق نفوذ بغرض التوسع والهيمنة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- سعود المولى، **اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة**، مدارك، بيروت 2011.
- محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري**، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1983.
- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، عمارة شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية، 1989.
- وليد عبد الحي، **مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020**، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف،الجزائر، 2008.

ثانيا- المقالات العلمية:

- أنور محمد فرج محمود، جليل عمر علي،النظرية البنائية وتفسيرها للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط، **المجلة العراقية للعلوم السياسية**، العدد 19، 202**0**.
- الوليد أبو حنيفة،البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه المنطقة العربية: المنطلقات و الأهداف"، مجلة المعيار، المجلد23 ، العدد 47 ، 2019.

- بلال قريب،الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط (العلاقات الإيرانية السعودية نموذجا)،**مجلة المفكر**، بسكرة،جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 15 ، جوان 2017.

- علاء عبد الحفيظ محمد،النسق السياسي العقيدي لرجب الطيب أردوغان، **مجلة رؤى إستراتيجية**، العدد2013،03.

- فتحي بولعراس،السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط بين الاعتبارات المذهبية و العوامل الجيوبولتيكية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، جامعة محمد خيضر،بسكرة، جوان 2016 .

- فهيم رملي، التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11/9 - دراسة في المحددات-، **مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسة، العدد14.**

- قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد 6 ، مارس 2018.

- مريم شوفي، تداعيات الأزمة الحوثية على الدور السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أفريل 2018.

- ميلود وضاحي، مسعود شعنان،انعكاسات التوجهات الدينية و الحضارية في إيران و تركيا على صانع القرار الخارجي - طموح التحول من الإقليمية إلى العالمية-، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، المجلد 12، العدد 01،أفريل،2021.

- منى بومعزة ،التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن، **حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018.

ثالثا- التقارير والمجاضرات العلمية:

- فاطمة الصمادي ،اليمن على سلم الأولويات الإستراتيجية الإيرانية ، **تقارير مركز الجزيرة** ،أبريل 2020.

- فراس الياس،الجيوبولتيك الشيعي و المخيلة الجيواستراتيجية الإيرانية مجالات التأثير و بناء النفوذ، **تقارير مركز الجزيرة**، 05 ديسمبر 2019.

- عامر عيد عامر عيد، محمد خليل سعد خليل، دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية (تطورها – مكوناتها – خصائصها – تطبيقاتها)، **سلسلة محاضرات جامعة الإسكندرية**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

رابعا- المواقع الإلكترونية:

- حمد حسين علي القاسم،الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020،المركز الديمقراطي العربي،برلين،نشر يوم 2021/09/13 ،تاريخ الدخول2021/11/07، على الموقع **democraticac.de/?p77290**